١٩٧١ ، ص ٣٧) . اي انه لو كان — فرضا — عدد اعضاء البرلمان هو ١٢ عضوا ، ومجموع الاصوات الصالحة هو ٩٦ ، فان « سعر » العضو يساوي ٨ اصوات ، ولو حصلت قائمة ما على ٤٣ صوتا ، فمعنى ذلك انها توصل الى البرلمان خمسة اعضاء ويتبقى لديها ٣ اصوات هي « فائض الاصوات » .

« وقد ثبت مع الوقت ان مجموع مقاعد الكنيست التي توزع على القوائم بموجب الاسلوب القائم هو ١١٤ مقعدا ، وتوزع المقاعد الستة الاخرى على القوائم بموجب حجم « فائض الاصوات » الذي يبقى لهذه القائمة او تلك (أي ان « سعر » الاعضاء الستة الآخرين يكون اقل من « السعر » الاساسي) وثبت مع الوقت — ايضا — ان الكتل البرلمانية الصغيرة هي المستفيدة اكثر من هذا الاسلوب » (معاريف ٧٢/١٢/١٩) .

« وجاءت الان كتلتا المعراخ وغاحال واقترحتا تغيير هذا الاسلوب ، بحيث لا توزع المقاعد على القوائم التي يتبقى لديها فائض أصوات أكثر من غيرها ، بل توزع بموجب سلم متوسط عدد الاصوات الذي « تدفعه » كل قائمة « ثمنا » للمقاعد التي تحرزها ... وهكذا فان « فائض المقاعد » يتوزع بشكل أساسي بين الكتل الاكبر (الكتلة هي مجموع الاعضاء الناجحين من القائمة) ، وهو بالضبط النتيجة التي يحاول المعراخ وغاحال الوصول اليها » (المصدر ذاته) .

● يقضي القانون الاسرائيلي ان يقدم كل « مشروع قانون » الى لجنة « القانون ، الدستور والقضاء » وتقرر هذه رده الى صاحبه أو تقديمه الى الكنيست ، وهناك يعرض على الاعضاء للتصويت عليه ثلاث مرات بعد ثلاث « قراءات » ، ثم ينشر في الجريدة الرسمية ويصبح قانونا معمولا به . (آشر بن تسيدون : « مجلس النواب ») . وقد قدم مشروع تعديل قانون الانتخابات المذكور الى « لجنة القانون » فأقرته هذه بـ ١١ صوتا ضد ٤ أصوات ، وأحيل هذا المشروع الى الكنيست للقراءات المختلفة اعدادا لاقراره نهائيا . (المصدر ذاته) .

● يقضي « قانون الكنيست » بأنه عند تقديم اي مشروع للاقتراع ، يحق للعضو ان يقترع مع أو ضد المشروع ، ولا يحق له الكلام في الجلسة الا اذا امتنع عن التصويت وقدم « تحفظا » .

وقد تجمعت هذه الحقائق معا ، في الشهر الماضي أمام أعين الكتل الصغيرة الثمانية التي عارضت المشروع (وهي « اغودات يسرائيل » و« بوعالي اغودات يسرائيل » — وهما حزبان متدينان — و« الاحرار المستقلون » — المنشقون من حزب « الاحرار » احتجاجا على تشكيله « كتلة غاحال » مع حيروت — و« القائمة الرسمية » و« راكاح » — القائمة الشيوعية الجديدة — و« المركز الحر » — المنشقون من حيروت — و« هعولام هزي » ، و« ماكي » — الحزب الشيوعي الاسرائيلي — وكذلك شالوم كوهين) ، ونتج عن هذا ، « التمرد البرلماني » الاول في اسرائيل ، الذي تمثل بتقديم تحفظات كثيرة جدا ومن قبل جميع الكتل المعارضة للمشروع ، « وقدم عضو الكنيست مناحيم باروش من اغودات يسرائيل ٢٥ تحفظا » (رصد اذاعة اسرائيل ٧٣/١/٣) .

لكن جهود الكتل الصغيرة — التي سماها عضو الكنيست شوستك من المركز الحر ، « القوائم النامية » — لم تؤد الى أية نتيجة ايجابية ، وأنهت الكنيست « القراءة الاولى » لمشروع القانون في « جلسة ماراتونية » استمرت ١٣ ساعة وانتهت في الساعة الخامسة من صباح يوم ٧٣/١/٢ . (المصدر ذاته) .

وخلال مناقشة هذا المشروع ، والمؤتمرات الصحفية التي عقدها معارضوه ، صدر عن عدد من اعضاء الكنيست تصريحات عديدة أظهرت مدى الخطورة التي ينظر بها هؤلاء الاعضاء الى تعديل قانون الانتخابات : ● مناحيم باروش : ان المعراخ يتصرف مثل « الافندي » الذي أصبح غنيا ويريد ان يسرق مال الفقراء القليل . ● اليعيزر شوستك : ان الاسلوب الجديد سيؤدي الى سرقة المعراخ ٤٠ ألف صوت تقريبا من الكتل الصغيرة . ● أوري اغنيري : لو كان لنا دستور ، لكانت المحكمة قضت برفض هذا التعديل اوتوماتيكيا ، ... ولذلك فانه ينتشر بين صفوف الشباب شعور بعدم وجود اي احتمال لاحلال تغيير في الدولة بالطرق البرلمانية والديموقراطية ، و« ان اللبيب من الاشارة يفهم ». ● مناحيم باروش : « بهذا الاسلوب المقترح ، يحتمل جدا ان يحصل المعراخ على ٤٥ — ٤٨ ٪ من مجموع الاصوات ، ورغم ذلك يحصل على ٦١ — ٦٢ مقعدا في الكنيست » (معاريف : ١٩ ، ٧٢/١٢/٢٠) .